

ما بعد حل الدولتين



عبد الحسين شعبان

بيروت

العربية والفلسطينية التي احتلها العام 1967 في عدوان كيونيو /حزيران). وتقترب هذه الخطة من أطروحة نتنياهو التي عرضها خلال زيارته للولايات المتحدة في 18 سبتمبر/أيلول 2017. وتحاول واشنطن تكيف هذه الرؤية مع صنادير السلام العربية العام 2002 المعروفة باسم "مبادرة بيروت" للوصول إلى "صفقة القرن" حسب ترمب والتي تقود إلى "حل شامل"، ولكن وفقاً للرؤية "الإسرائيلية" - الأمريكية وللتفسيرات والتاويلات التي تستجيب لها. وبعد أكثر من ربع قرن من المفاوضات المكثفة، فما الذي تبقى من خيار مدريد - أوسلو (1991

1993) وهل تصلح "الرعاية الصارخ للجانب الإسرائيلي"؟ وأين نحن من أطروحات "حل الدولتين" التي تبناه الرؤساء بيل كلينتون في آخر عهده وجورج دبليو بوش وباراك أوباما الذي بشر به في بداية ولايته الأولى (مطلع العام 2009) ثم ماذا يعني "الحل الإقليمي" الذي هو أدنى بكثير حتى من خيار أوسلو الذي لا يلبي مطالب الحد الأدنى؟ لقد تناوب على العملية التفاوضية أربعة رؤساء أمريكيين وخامسهم هو الرئيس ترمب، وهي المفاوضات التي انطلقت في مؤتمر مدريد (30 أكتوبر/تشرين الأول/1991)

ووصلت إلى طريق مسدود في العام 1999 لعدم انطلاق "مفاوضات الحل النهائي" الذي رفضته "إسرائيل" والذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر/أيلول العام 2002 خصوصاً وإن القضايا الأساسية ظلت معلقة مثل: إقامة الدولة، اعتبار القدس عاصمتها، تأكيد حق العودة والتعويض، تحديد الحدود، حل مشكلة المياه... الخ.

والرؤساء الذين تناوبوا على المفاوضات هم بوش الأب وكلينتون وبوش الابن وأوباما وأخيراً ترمب، ولم تستطع تلك المفاوضات التوصل إلى أي حل مقبول مرضي في إقامة سلام متوازن بمرجعية دولية أساسها قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي، وخصوصاً القرار 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1973 والقرار 478 بشأن عدم شرعية ضم القدس العام 1980.

حل الدولتين

إن ما يميز إدارة ترمب عن الإدارات السابقة هو تخليها عن مشروع "حل الدولتين" والبحث في "حل إقليمي" يتراوح بين "مشروع الحكم الذاتي" (الموسع) و"الكوفندالية" المرتبطة بالأردن، مع الحفاظ على الهيمنة "الإسرائيلية" على كامل الأراضي الفلسطينية غرب النهر. علماً بأن الإدارة الأمريكية انحازت إلى مطالب نتنياهو بالإبقاء على الاحتلال "الإسرائيلي" لمنطقة الغور واعتبار الحدود الأردنية - الفلسطينية هي الحدود الآمنة لدولة "إسرائيل".

والرؤساء الذين تناوبوا على المفاوضات هم بوش الأب وكلينتون وبوش الابن وأوباما وأخيراً ترمب، ولم تستطع تلك المفاوضات التوصل إلى أي حل مقبول مرضي في إقامة سلام متوازن بمرجعية دولية أساسها قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي، وخصوصاً القرار 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1973 والقرار 478 بشأن عدم شرعية ضم القدس العام 1980.

الصعب على قادة المنظمات العامة صياغة استراتيجية متماسكة ويقللوا من فرص أي قرار في إرضاء كل أو حتى معظم أصحاب المصالح وأخيراً ، فإن الوقت يبدو نادراً بالنسبة لقادة القطاع العام الذين يجب عليهم التعامل مع الطلبات والاعطاش الخارجية المتعددة وإعاقات وإيقافات متكررة للقرارات وغالباً فترات زمنية قصيرة للخدمة التي يحققون أهدافهم من خلالها Rai-، Van Wart 2011 .ney:2014 وجود هذه القيود يخلق مفارقة عندما يتعلق الأمر بتدريب القادة في القطاع العام إذ تكون هناك أهمية لأعطاء أولوية لتدريب وتطوير قادة القطاع العام من أجل تمكينهم من الخوض بمهارة في البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية ولقيادة مرؤوسيهم ومنظمتهم بفعالية ، ورغم أن هذه القيود متصلة ومتجزئة في القطاع العام ورغم أنها تستمر في إعاقة قادة القطاع العام وتقليص تأثيرهم على العاملين في المنظمات العامة إلا أن هناك حاجة مستمرة للتدخلات التدريبية والتطويرية للقادة في هذه المنظمات كونها تمثل ضرورة واستثماري أن واحد مع مراعاة الحاجة لتقييم أثرها على أداء القائد الفرد وفعالية المنظمة مما يتطلب تحسين تصميمها وتقديمها من قبل المراكز المتخصصة .

برامج تطوير إن برامج تطوير وتطوير يمكن أن تحقق بعض النجاح في التأثير على فعالية المنظمة من خلال تحسين توجهات العاملين والقادة الأكثر فعالية يمكن أن يؤثر إيجابياً على الحوافز الفعلية والرضا الوظيفي للمرؤوسين وأيضاً على سلوكهم وأدائهم وبالتالي يحسنون فعالية المنظمة ، كما أن تدريب القائد يمكن أن يؤثر إيجابياً على فعالية المنظمة من خلال تأثيره في هوية القائد والإدراك متعدد المستويات وأداء القائد ، إن الزيادات في المعرفة والوعي الذاتي الناتجة عن التدريب والتطوير يمكن أن تؤدي بالأفراد إلى توسيع هوية قائدهم بشكل يتخطى التركيز على الفرد إلى تركيز أكثر شمولاً على العلاقات ، وأخيراً الرؤية الجماعية للمنظمة . بهذا يمكن القول أن إنفاق أموال الميزانية على تدريب وتطوير القيادة مكون مهمان وضروريان في نجاح أي مؤسسة على نحو خاص المؤسسات العامة .

تطبيقه فعلياً إلى قضم القدس الشرقية، وذلك دون اكتراث لقرار مجلس الأمن الدولي القرار 2234 الصادر في 23 ديسمبر/كانون الأول 2016 . وفي ظل إدارة أوباما حيث لم تستخدم واشنطن "حق الفيتو" لمنع صدور هذا القرار. وهناك دعوات عربية من شخصيات مرموقة تطالب الأمم المتحدة باعتبار صدور هذا القرار بمثابة إخطار عالمي جديد بكون الاستيطان جريمة دولية لا بد من وقفها وتحديد يوم 2 نوفمبر/تشرين الثاني يوماً عالمياً لمناهضة الاستيطان . وكان المبعوث الأمريكي

المسألة الأكثر خطورة في موضوع المفاوضات "المنشودة" تتعلق بالاستيطان الذي لا تعتبره الإدارة الأمريكية عقبة أمام المفاوضات، وهذا يعني إن أي حل لإدارة ترمب لا تجد تعارضاً بينها وبين المستوطنات في القدس، علماً بأن تقرير المبعوث ميشيل في عهد الرئيس كلينتون كان قد أكد أن البؤر الاستيطانية وعددها حوالي 240 بؤرة هي "غير شرعية" ويجب تفكيكها. واستناداً إلى تعادي واشنطن في غض النظر عن الاستيطان أقدم الكنيست الإسرائيلي على إصدار قانون مؤخراً سمي "تبييض المستوطنات" سيؤدي

غربيينات قد أبغ الجانب الفلسطيني الشروط الأمريكية التسعة لاستئناف المفاوضات وهي ليست سوى مطالب "إسرائيلية" غير مشروعة، وإذا ما بدأت المفاوضات المزعومة فإنها سوف لا تنتهي، بل ستستغرق بالتفاصيل وتفاصيل التفاصيل في حين تمضي "إسرائيل" باستكمال مخططاتها لقضم الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس . وتضغط إدارة ترمب على تطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية" وتستبعد إدراج موضوع الاستيطان بل إنها تطالب العرب والفلسطينيين بوقف التحريض ضد

عشية إقدام الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على إصدار قرار بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، طرح معهد واشنطن للشرفق الأدنى رؤية جديدة لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي أطلق عليها "الحل الإقليمي" وتقوم هذه الرؤية التي قدمها أحد كبار منظري المعهد زوس وماكوفسكي على مساران: الأول- فلسطيني- "إسرائيلي" والثاني عربي- "إسرائيلي" بهدف تطبيع العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية العربية-الإسرائيلية وذلك مقدمة لانسحاب "إسرائيل من أراض فلسطينية وعربية (وليس بالضرورة من الأراضي

إن ما يميز إدارة ترمب عن الإدارات السابقة هو تخليها عن مشروع "حل الدولتين" والبحث في "حل إقليمي" يتراوح بين "مشروع الحكم الذاتي" (الموسع) و"الكوفندالية" المرتبطة بالأردن، مع الحفاظ على الهيمنة "الإسرائيلية" على كامل الأراضي الفلسطينية غرب النهر. علماً بأن الإدارة الأمريكية انحازت إلى مطالب نتنياهو بالإبقاء على الاحتلال "الإسرائيلي" لمنطقة الغور واعتبار الحدود الأردنية - الفلسطينية هي الحدود الآمنة لدولة "إسرائيل".

حزب الدعوة وإشكالية العملية السياسية

والمجاري والتعليم وما ذكرناه انفا يكاد ينطبق على كل المدن العراقية حتى بغداد العاصمة التي كانت عروس المدن في الستينات من القرن الماضي . انظروا ماذا حل بها وكانها تعرضت الى زلزال عنيف او قصفت للتو بقنبلة ذرية وبدلا من العمل على تأسيس دولة حديثة تراهم قد ملأوا جيوبهم بملايين الدولارات . واكثر من ذلك انهم استثمروها في دبي وعواصم العالم الاخرى ولم يستثمرونها في بلادهم على الاقل . هذا الذي اقوله بعرفونه جيدا ولكنني اذكركم به فقط حتى تدرکوا حجم المؤامرات التي حيكتم عليكم وحتى لاتخدعوا مرة اخرى باقوال كتاب ماجورين يدعون بان حزب الدعوة والاحزاب والكتل المشاركة له هم من مناصريكم الان وبعد ان اوصلوا العراق الى مستوى الدولة الفاشلة .

وحدة الشعب العراقي بطرق شتى ، الا اننا نكبر حقا بعموم الشعب العراقي من رفض هذه السنوازع التقسيمية. ونشهد الان امتناعا واصراراً من قطاعات واسعة من الشعب من استغلالهم ، او المضي قدماً في تسخيرهم لتحقيق اهداف مشبوهة من خلال ديموقراطية وهمية وانتخابات مزيفة ان هنالك مخططاً معاداً مسبقاً لكل الذي جرى ويجري الان على رؤوس العراقيين . . فليس عفويا ابدا هذا الذي يحدث في العراق . من تخريب ممنهج للدولة والمجتمع والتفريط بارض الوطن وكرامة الشعب ايضا ان الحكومات المتعاقبة برئاسة حزب الدعوة منذ الاحتلال الامريكي والى يومنا الحاضر قد مارست ادوارا غير مشرفة بل مهينة للشعب العراقي جميعه وليس لطائفة او قومية فقط رغم ادعاءها انها جاءت لنصرة طائفة معينة ، ولو كانت كذلك لتدلنا على اي مرفق خدمي او اقتصادي مهم قامت به في اي مدينة عراقية من الجنوب الى الشمال . . هل ادلكم على البصرة وفيها الميناء العراقي الوحيد وصاحبة اكبر ابار نفط وتعد العاصمة الاقتصادية للعراق ليس فيها شارع مستو يمكن السير به وجرمانها من الماء الصالح للشرب والكهرباء مرتين .

شهد الان امتناعا واصراراً من قطاعات واسعة من الشعب من استغلالهم ، او المضي قدماً في تسخيرهم لتحقيق اهداف مشبوهة من خلال ديموقراطية وهمية وانتخابات مزيفة ان هنالك مخططاً معاداً مسبقاً لكل الذي جرى ويجري الان على رؤوس العراقيين . . فليس عفويا ابدا هذا الذي يحدث في العراق .

تدريب القيادات وأثره في التغييرات الأدائية للمنظمة



منى حيدر الطائي

بغداد

مقارنة بالقطاع الخاص وعلى سبيل المثال في القطاع العام يوجد غموض أكبر في الأهداف وبعاراض بين الأهداف Rai- و Chun and Rai- .ney:2005 وهذا يجعل الأمر أكثر تحدياً أمام قادة القطاع العام عند تحديد الاتجاهات، بالإضافة إلى ذلك إن المنظمات العامة تقع تحت نفوذ مسؤولين متعددين ذوي سلطة سياسية وقانونية عليهم ، وغالباً ما يواجهون مستويات مرتفعة من الرسميات عندما يتعلق الأمر بإدارة شؤون العاملين ووضع الميزانيات والاستيرادات هذه العوامل تحد من الهيمنة التي يتمتع بها قادة القطاع العام في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كما أنه تحول الانتباه عن قيادة العاملين إلى إدارة العلاقات مع أطراف خارجية وتوليد دعم خارجي للمنظمة . أضف لذلك ان الأطراف الخارجية قد تستخدم نطاقاً من معايير الأداء المتعارضة في تقييم افعال ونواتج البيروقراطية الحكومية ما يجعل من دور القيادة أكثر تحدياً

خلال القرن الماضي انتشرت الدراسات التي تدور حول القيادة والتي تناولت جوانب مختلفة من القيادة ، وفي وقت احدث بدأ باحثون في الإدارة العامة بإتخاذ خطوات للامام في دراسة موضوع القيادة عبر دمج النظريات والجوانب المختلفة التي تناولت دراسة القيادة على مدى العقود المختلفة .وعلى الرغم من هذا التوسع في دراسات القيادة إلا أن الباحثون يشيرون إلى وجود فجوات واسعة في فهمنا للقيادة ، وأحدى هذه الفجوات هي دراسة أثر تدريب وتطوير القيادة على أداء كل من القائد والمنظمة (في ضوء هذا التركيز نجد أن برامج تدريب وتطوير جميع المنظمات العاملين في جميع المستويات الحكومية بما في ذلك البرامج المصممة لتدريب المديرين العاملين في المنظمات المختلفة . أما في القطاع الخاص ومع نهاية القرن الماضي فقد بلغت التكلفة السنوية التي تحملتها المنظمات الخاصة لتدريب وتطوير قياداتها 45مليار دولار Fulmer, 1997. وبعد مرور العقد الأول من القرن

21" يوجد أوليونارد O Le-onard ، 2010: أن 25% من سنوياً على تدريب وتطوير القيادات وما زالت الجهود مستمرة في هذا المجال نتيجة زيادة التحد في أماكن ومجالات العمل وزيادة الدعوات الماندية بتحسين الأداء العام للمنظمات وإلى الابتكار والتحسين المستمر . وباستعراض دراسات ونظريات القيادة نجد وجود فجوة كبيرة فيها الا وهي قلة تركيزها على القطاع العام واقتصارها على القطاع الخاص باستثناء بعض الجهود الفردية في هذا المجال .

ادبيات ادارية

وتشير الأدبيات الإدارية إلى سلسلة الفروق المهمة بين المنظمات العامة والخاصة وبيئاتها الخارجية ، وبصفة خاصة هناك سمات عديدة للقطاع العام تقوم بدور القيود على قدرة القائد على أن يقود وأن يكون فعالاً وهذه القيود يمكن أن تقلص أو حتى تبطل تأثير القيادة على المرؤوسين والمنظمة، ما يجعل دور القيادة أكثر تحدياً

ان المنظمات العامة تقع تحت نفوذ مسؤولين متعددين ذوي سلطة سياسية وقانونية عليهم ، وغالباً ما يواجهون مستويات مرتفعة من الرسميات عندما يتعلق الأمر بإدارة شؤون العاملين ووضع الميزانيات والاستيرادات هذه العوامل تحد من الهيمنة التي يتمتع بها قادة القطاع العام في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كما أنه تحول الانتباه عن قيادة العاملين إلى إدارة العلاقات مع أطراف خارجية وتوليد دعم خارجي للمنظمة . أضف لذلك ان الأطراف الخارجية قد تستخدم نطاقاً من معايير الأداء المتعارضة في تقييم افعال ونواتج البيروقراطية الحكومية ما يجعل من الصعب على قادة المنظمات العامة صياغة استراتيجية متماسكة ويقللوا من فرص أي قرار في إرضاء كل أو حتى معظم أصحاب المصالح وأخيراً